مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R . C . D

مقالات RCD

إعادة إنتاج المعنى داخل البنية السلطوية المتحولة : دراسة بنيوية فى أثر التحولات السورية على الأمن القومي العراقي

تأليف

د. خالد عدنان الرماحي

مركز دراسات الكوفة

ملحوظة:

إن كل الآراء الواردة في ورقة تحليل السياسات هذه تعبر عن رأي كاتبها

نبذة عن مركز الرافدين للحوار

يُعَدُّ مركزُ الرافدين للحوار RCD من المراكز النوعية في العراق التي تجمعُ على منبرها النخبَ السياسيةَ والاقتصادية والأكاديمية الناشطة في تداول الافكار البناءة، فهو مركز فكري مستقل (THINK TANK)، يعمل على تَشجِيعِ الحِوارات في الشؤون السِياسِيّةِ والثَقافية والاقتصادية بين النخب كافة؛ لتعزيز التجربة الديمقراطية، وتحقيق السِلْم المجتمعي، ورفد مؤسسات الدولة والمجتمع بالخبرات والرؤى الاستراتيجية؛ ابتغاء تفعيل دورها والارتقاء بأداءها. و يمثل المركز فضاءً حراً يتّسِم بالموضوعية والحياد ويوظف مخرجاته لمساعدة صناع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات.

تأسس المركز في الاول من شباط (فبراير) 2014 في مدينة النجف الأشرف على شكل مجموعة افتراضية في الفضاء الالكتروني تضم عددا من السياسيين والأكاديميين ورجال الدولة التنفيذيين والقضاة والدبلوماسيين ورجال الدين، وقد تطورت الفكرة لاحقاً، ليتم إكسابها الصفة القانونية عن طريق تسجيل المركز في دائرة المنظمات غير الحكومية NGO التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

يضم «مركز الرافدين للحوار RCD» اليوم كمشاركين في برامجه وفعالياته ونشاطاته أكثر من خمسة الاف عضو عراقي وعربي واوربي واسيوي من التوجهات السياسية والاختصاصات الأكاديمية كافة، اتفق فيه الجميع على اعتماد الحوار ركيزة أساسية لمواجهة المشكلات، وإنتاج حلول استراتيجية، تتناغم ورؤية المركز في بناء شرق اوسط جديد ومختلف ينطلق من عراقٍ مزدهر. كما يعمل في اروقة المركز وضمن كوادره المتقدمة اكثر من 70 شخصاً فاعلاً ومن مختلف الاختصاصات قد توزعوا ما بين مجلس الادارة وهيأة المستشارين والباحثين وزملاء المركز والكادر الاداري فهم يتنافسون فيما بينهم من اجل تقديم النتاجات العلمية والثقافية والرؤى السياسية والاجتماعية والاقتصادية الرصينة التي تخدم الوطن والمواطن.

لم يكتفِ المركز بالتواصل الالكتروني، بل أقام مجموعة من النشاطات على أرض الواقع شملت عدداً من الندوات والمؤتمرات وورش العمل والجلسات الحوارية التخصصية والملتقيات السنوية وفي مجالات متعددة، كما عمد المركز الى الاهتمام بالنتاجات العلمية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي تصدر في قارتي اوربا واسيا حاملاً على عاتقه ترجمتها الى اللغة العربية للاستفادة منها، فضلاً عن طباعة الكتب المؤلفة ذات الصلة بالواقع السياسي والثقافي والاقتصادي والامني، كما شرع بنشر سلسلة الاطاريح والرسائل الجامعية التي تعنى بالأمور التي تخدم الصالح العام فقد تمت طباعة مجموعة منها، كما اعد المركز مجموعة من استطلاعات الرأي الميدانية الى غير ذلك فضلاً عن اصداره مجلةً علمية محكمة تضم بين طياتها مجموعة من الابحاث والمقالات العلمية والثقافية تحت مسمى مجلة (رواقات).

فيما يعد ملتقى الرافدين (RCD-FOURM) معلماً بارزاً ضمن انشطة المركز والذي يعد الاول من نوعه في العراق، والاكثر سعةً وتنظيماً، ويهدف الى اثراء الحوار بين صناع القرار والخبراء في القضايا التي تهم البلد والشرق الاوسط، وتعزيز النقاشات بشأنها، وتبادل الخبرات وابرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم وآليات التعاون.

المقدمة

لا تُفهم الحدود في العلاقات الدولية المعاصرة بوصفها خطوطاً جغرافية جامدة تفصل بين الكيانات السياسية فحسب، بل هي أغشية مسامية تنفذ عبرها الأفكار والهويات والسرديات قبل أن تنفذ منها القوات والأسلحة. إن الأزمة السورية، بما حملته من زلازل جيوسياسية واجتماعية عميقة، لم تكن مجرد حدث عابر في جوار العراق، بل كانت مختبراً اجتماعياً أعاد فيه الفاعلون الإقليميون والدوليون تعريف مفاهيم السلطة، السيادة، والخطر. إن السؤال الجوهري الذي يطرح نفسه أمام الباحث في الشأن الاستراتيجي ليس فقط حول كيف أثرت الأحداث الميدانية في سوريا على الأمن المادي للعراق، بل يتعداه إلى سؤال أكثر فلسفية وعمقاً: كيف أعادت تحولات السلطة في سوريا إنتاج "المعنى" المرتبط بالأمن لدى صانع القرار العراقي والمجتمع العراقي على حد سواء؟

تنطلق هذه المقالة من إشكالية مركزية تفترض أن الأمن القومي ليس حقيقة موضوعية ثابتة يمكن قياسها بعدد الدبابات أو الصواريخ، بل هو "واقع اجتماعي" يُبنى عبر التفاعلات والخطابات. إن التحوّل البنيوي في سوريا لم يغير فقط توازنات القوى المادية، بل هزّ البنى المعرفية التي يستند إليها العراق في تعريف أعدائه وأصدقائه، وفي تحديد ماهية التهديد الوجودي. إن زاوية التحليل التي نعتمدها هنا تستند إلى أدوات النظرية البنائية في العلاقات الدولية، التي ترى أن العالم الاجتماعي يُم- بناؤه عبر الأفكار والمعايير. الفكرة المركزية التي نود إيصالها هي أن إدراك الأمن القومي العراقي قد تعرض لعملية "إعادة تشكيل دلالي" ناتجة عن التدفق السردي من سوريا، مما جعل التهديد ليس مجرد خطر خارجي، بل أصبح جزءاً من الهوية الداخلية المتصارعة.

ولكن لا يمكن اختزال هذا التوجس العراقي في إطار البنائية فقط، أو تفسيره كنتيجة لتغير إدراك المعنى وحسب؛ بل هو متجذر في تجارب اعتداءات ماضية، اخترقت الحدود وأحدثت شرخاً عميقاً في الذاكرة الجمعية. لقد شكل اجتياح تنظيم "داعش" للعراق عام ٢٠١٤ نموذجاً صادماً لخطر يمتد من الجوار السوري، مستفيداً من فراغ أمني وحاضنة طائفية مشحونة، وربما يكون مدعوماً من بعض القوى الإقليمية والدولية مما جعل منه تهديداً وجودياً بامتياز. هذه التجربة المؤلمة تمثل معياراً موجهاً ومفسراً أساسياً للتوجس العراقي من أي تطورات في سوريا؛ فكل انفلات أمني هناك، أو كل تعزيز لنفوذ جماعات متطرفة أو مسلحة، يُقرأ في السياق العراقي كمقدمة لسيناريو كارثي مشابه، مما يحوّل الخطر المحتمل إلى يقين مستمد من معاناة سابقة. هذا يستدعي قراءة تتجاوز التحليلات الواقعية التقليدية إلى غور السيكولوجيا السياسية والاجتماعية للدولة.

السلطة ، المعنى ، والأمن كبناء اجتماعي

قبل الغوص في التحليل، يتوجب تأسيس إطار مفاهيمي يجلو الضبابية حول المصطلحات المستخدمة، وذلك لتجنب السقوط في العموميات. إن مفهوم "تحولات السلطة" في هذا السياق لا يُقصد به فقط التغير في من يمسك بزمام الحكم في دمشق، بل يُقصد به التحول في "طبيعة السلطة" ذاتها؛ من سلطة دولة مركزية تقليدية إلى سلطة مجزأة تتشاركها دول، ميليشيات، وأيديولوجيات عابرة للحدود. في النظرية البنائية، السلطة ليست فقط قدرة على الإكراه المادي، بل هي قدرة على "تحديد المعنى"، أي القدرة على فرض رواية معينة للواقع تُقبل كحقيقة اجتماعية.

أما مفهوم "إعادة إنتاج المعنى"، فيشير إلى العملية الديناميكية التي يتم عبرها تفسير الأحداث ومنحها دلالات جديدة. فالفعل العسكري في سوريا قد يُقرأ في بغداد ليس كحدث معزول، بل كرسالة ذات دلالة وجودية تمس الهوية والطائفة والمذهب. هذا الإنتاج للمعنى هو ما يحدد ردود الفعل؛ فالخطر لا يولد خوفاً بذاته، بل الخوف ينشأ من المعنى الذي نوليه لهذا الخطر. إن السلاح في يد طرف معين قد يُفسر كأداة دفاعية في سردية، وكأداة عدوانية في سردية أخرى، وهذا التباين في التفسير هو جوهر البناء الاجتماعي للتهديد.

وبالنسبة لـ "إدراك الأمن القومي"، فإننا نميز هنا بين "الأمن الموضوعي" و"الأمن المدرك". فالأمن المدرك هو ذلك الشعور بالسلامة أو الخطر الذي يعيشه صانع القرار والمجتمع، وهو يتأثر بشدة بما يُعرف بـ "الأمن الأنطولوجي" (Ontological Security)، أي حاجة الدولة للاستمرارية في هويتها وسرديتها الذاتية. عندما تتهدد الهوية العراقية بفعل تداعيات سوريا، فإن إدراك الأمن يختل حتى لو لم تسقط قذيفة واحدة على الحدود. هذا الإطار المفاهيمي ضروري لفهم لماذا قد تشعر الدولة بالتهديد الوجودي في ظل غياب غزو عسكري مباشر، ولماذا قد تستمر سياسات أمنية معينة رغم تغير المعطيات المادية، لأن المعنى المنتج حول التهديد أصبح جزءاً من البنية المعرفية للدولة.

الأطروحة المركزية وفرضية التفسير

تنطلق هذه المقالة من أطروحة رئيسية مفادها أن تداعيات الأزمة السورية لم تؤثر في الأمن القومي العراقي عبر القنوات المادية التقليدية فحسب، بل عملت كـ "مرآة مشوهة" أعادت إنتاج الهوية الأمنية العراقية نفسها. إن الفرضية التفسيرية التي نعتمد عليها تفترض أن تحولات السلطة في سوريا أدت إلى "تسييل" الحدود المعرفية بين العراق وسوريا، مما سمح بانتقال سرديات الصراع والهوية التي أعادت تشكيل إدراك التهديد لدى النخب العراقية. بعبارة أخرى، لم يعد العدو يُحدد بناءً على الموقع الجغرافي أو النوايا المعلنة فقط، بل بناءً على الانتماء إلى "معسكر معنوي" تم تشكيله في أتون الحرب السورية.

إن تحليل الأحداث يشير إلى أن العراق لم يعد ينظر إلى أمنه ككيان منعزل، بل كجزء من "نظام أمني إقليمي" تتشابك فيه الهويات. الفرضية تؤكد أن الخوف العراقي من الامتدادات المسلحة أو من التطرف الإرهابي القادم من سوريا هو خوف مزدوج؛ خوف مادي من العنف، وخوف معنوي من "عدوى الهوية" التي قد تفكك النسيج الداخلي. إن صنع القرار الأمني العراقي، هو استجابة ليس فقط للتهديدات الفعلية، بل للتهديدات المتخيلة والمنتجة خطابياً عبر التجربة السورية. إن استمرار حالة التوتر الأمني في العراق رغم تراجع العمليات الإرهابية ميدانياً يُفسر بأن "معنى التهديد" قد ترسخ في البنية النفسية للدولة، مما يجعل الأمن عملية مستمرة من إدارة الخوف الهوياتي أكثر من كونه إدارة للمخاطر المادية.

هندسة الخوف وسريان السرديات

إن الغوص في التحليل يتطلب تفكيك الآليات التي انتقلت عبرها "عدوى المعنى" من سوريا إلى العراق، والإجابة عن سؤال لماذا أصبح الإدراك الأمني العراقي حساساً لهذه الدرجة للتحولات في الجوار. السبب الأول يكمن في "الذاتية البينية" (Intersubjectivity) التي تربط النخب والمجتمعات في البلدين. فالحدود بين العراق وسوريا هي حدود سائلة هوياتياً؛ ما يحدث في حلب أو دير الزور لا يُستهلك كخبر بعيد، بل يُعاش كحدث قريب يمس الوجدان والطائفة. عندما تتحول السلطة في سوريا إلى سلطة طائفية أو أيديولوجية، فإن ذلك يولد صدى فورياً في الداخل العراقي، حيث تُعاد إنتاج نفس الانقسامات. هذا يعني أن التهديد الأمني يُدرك عبر عدسة الهوية؛ فكل تعزيز للنفوذ الإيراني في سوريا يُقرأ في أوساط عراقية معينة كتعزيز للأمن والمقاومة، وفي أوساط أخرى كتهديد للسيادة والهوية العربية، والعكس صحيح مع النفوذ الغربي أو التركي.

أن آلية "إعادة إنتاج المعنى" تعمل عبر ما يمكن تسميته بـ "النقل السردي". فالسرديات التي شرعت العنف في سوريا، سواء باسم الثورة أو باسم مكافحة الإرهاب، وجدت طريقها إلى الخطاب الأمني العراقي. هذا أدى إلى تحول خطير في طبيعة التهديد المدرك؛ فالعدو لم يعد دولة مجاورة، بل أصبح "فكرة" أو "أيديولوجية" قد تتجسد في أي مكان. هذا الواقع يفرض على صانع القرار العراقي معضلة معرفية؛ فكيف تحارب عدواً هو جزء من نسيجك الاجتماعي؟ إن هذا التشابك يجعل من الأمن القومي العراقي أمناً "انعكاسياً"، إذ ينظر العراق إلى سوريا ليرى مستقبله، ويرى في انهيار الدولة السورية سيناريو محتملاً لانهيار دولته. هذا الخوف من "المصير السوري" هو ما يدفع نحو سياسات أمنية استباقية قد تكون مفرطة في الحذر، وأحياناً مقيدة للحريات الداخلية بحجة منع انتقال العدوى السورية.

فضلاً عن ذلك، فإن تحولات السلطة في سوريا أدت إلى إعادة تعريف مفهوم "السيادة" في الإدراك العراقي.

فحينما شهدت سوريا تدخلاً عسكرياً متعدد الأطراف (روسي، أمريكي، تركي، إيراني)، ترسخ في الوعي الأمني العراقي أن السيادة المطلقة هي وهم، وأن البقاء يعتمد على "التوازنات الهشة" مع القوى الخارجية. هذا التحول في المعنى جعل العراق يسير بخطى حثيثة نحو تبني سياسة "التوازن الإقليمي"، حيث يصبح الأمن ليس نتيجة للقوة الذاتية، بل نتيجة للمناورة بين القوى الفاعلة في سوريا. إن هذا الإدراك يولد حالة من "اللايقين الاستراتيجي"، إذ لا يثق العراق بوعود الحماية الدولية، لأنه رأى في سوريا كيف يمكن التخلي عن الحلفاء حينما تتغير المصالح. وعليه، فإن إدراك الأمن يغدو مرهوناً بموثوقية التحالفات لا بقوة الحدود.

إن التحول الأخطر يكمن في تحول "الجسد المرجعي" للأمن. في النظرية الأمنية التقليدية، الجسد المرجعي هو الدولة. لكن بفعل التأثير السوري، أصبح الجسد المرجعي للأمن في العراق مجزأً؛ فهناك من يرى أن الأمن الحقيقي هو أمن الطائفة، وهناك من يراه أمن المكون، وهناك من يراه أمن الدولة. هذا التآكل في "المعنى المشترك" للأمن، والذي فاقمته تجربة سوريا وتشابكاتها الطائفية، وجد أرضية خصبة في العراق نفسه. فمنذ عام ٢٠٠٣، تم ترسيخ مسوغات سياسية ودستورية صنعت تخندقاً مذهبياً وتمايزاً قومياً، مما جعل الدولة أسيرة لصيغ توافقية هشة تكرس الهويات دون بناء مواطنة جامعة. هذه المسوغات المصطنعة حولت الأمن من مفهوم وطني إلى سلعة طائفية، يتنافس عليها الفاعلون، مما يجعل بناء أمن قومي موحد في العراق مهمة شاقة، لأن "المعنى" المشترك للأمن قد تآكل بفعل السرديات المتضادة القادمة من الجوار والمغذاة من البنى الداخلية. إن الأمن، في هذه الحالة، يصبح موضوعاً للصراع الداخلي حول الهوية قبل أن يكون دفاعاً عن الحدود.

تعدد الرؤى وتوازن التفسيرات

إن فهم الإشكالية يتطلب نقداً موضوعياً يتجاوز السردية البنائية البحتة، وينظر إلى القضية من زوايا متعددة لكشف نقاط القوة والضعف في التفسيرات. من منظور النظرية الواقعية، فإن التركيز على "المعنى" و"الإدراك" قد يبدو رفاهية أكاديمية أمام صواريخ باليستية وطائرات مسيرة تعبر الحدود. وتكمن قوة هذا الطرح في تذكيرنا بأن المخاطر المادية حقيقية ولا يمكن تجاهلها لصالح التحليلات المعنوية. إن العراق يواجه تهديدات فعلية لبقايا الإرهابيين في البادية السورية، وهذا خطر مادي بحت لا يفسره البناء الاجتماعي وحده. بيد أن ضعف هذا التفسير يكمن في عجزه عن تفسير لماذا يستمر التوتر الأمني حتى في فترات الهدوء النسبي ميدانياً؛ فالواقع يثبت أن الإدراك والرواية يستمران حتى بعد زوال السبب المادي المباشر.

من منظور آخر، يرى بعض النقاد أن التركيز على التأثير السوري يبالغ في دور العامل الخارجي ويغفل القصور الداخلي في بناء الدولة العراقية. قوة هذا الطرح تكمن في تحميل المسؤولية للفاعل الداخلي، إذ أن ضعف المؤسسات هو ما يجعل العراق عرضة للتأثر بجواره. ومع ذلك، فإن ضعفه يكمن في أنه يفصل بين الداخل والخارج بشكل مصطنع؛ ففي عصر العولمة والصراع الإقليمي، لا يمكن فهم الداخل العراقي بمعزل عن الإقليم. إن النقد المتوازن يقتضي الاعتراف بأن "المعنى" يُنتج تفاعلياً؛ فالضعف الداخلي يجعل العراق مستقبلاً جيداً للسرديات الخارجية، والقوة الإقليمية تجعل سوريا مصدراً لتلك السرديات.

هناك أيضاً منظور نقدي يركز على دور الوسائط الرقمية في تسريع إنتاج المعنى. إن سرعة انتقال الصور والفيديوهات من سوريا إلى العراق خلقت "أمناً لحظياً" قائماً على الانفعال العاطفي أكثر من التحليل الاستراتيجي.

قوة هذا التحليل تكمن في تفسيره للهلع الأمني المفاجئ الذي قد يحدث دون مبرر ميداني. لكن ضعفه يكمن في أنه قد يقلل من شأن الحسابات الاستراتيجية العقلانية للنخب الحاكمة التي قد تستخدم الخوف المنتج كأداة للسيطرة الداخلية.

إن الإشكالية المركزية في هذه المقالة، وغيرها من الدراسات التنظيرية، هي غلبة اللغة التجريدية واختناق النص بالمصطلحات التي قد تبتعد عن روح الواقع الملموس. لذلك، لا بد من كسر هذه النظرية بالشواهد والأمثلة الواقعية. ولعل خير مثال على كيفية تحول السردية إلى تهديد ملموس هو ما جرى مؤخراً في ملف نقل سجناء تنظيم "داعش" من سوريا إلى العراق. فهذه العملية، التي تبدو إجرائية بحتة، تحمل في طياتها إعادة إنتاج للمعنى الأمني بامتياز؛ فوجود هؤلاء العناصر على الأراضي العراقية، بعد أن كان خطرهم ينبعث من الجوار، يعيد إحياء ذاكرة الاجتياح الداعشي، ويخلط مجدداً بين الداخل والخارج، وبين التهديد الماضي والحاضر. إن نقل السجناء ليس مجرد إجراء أمني، بل هو استحضار مادي لـ"معنى" الخطر الوجودي الذي شكلته داعش، مما يعيد تشكيل الإدراك العراقي للأمن ليشمل تهديداً "مستوردًا" لكنه يتحرك في الداخل. هذا المثال الحي يترجم الخوف المنتج نظريًا إلى واقع سياسي وأمني ملموس، ويؤكد أن المعنى ليس مجرد بناء فكري، بل هو قوة دافعة للسياسات والقرارات. إن النقد الجاد يجب أن يوازن بين حقيقة التهديد المادي، وقوة البناء المعنوي لهذا التهديد، وكيف أن الاثنين يتغذيان ليولدا واقعاً أمنياً معقداً يتجاوز الجمع البسيط بينهما.

آفاق المستقبل وتوصيات استراتيجية

إن الخلاصة التي نخرج بها من هذا التحليل تؤكد أن مشكلة الأمن القومي العراقي هي مشكلة "هوية ومعنى" بقدر ما هي مشكلة "قوة وحدود". إن تحولات السلطة في سوريا لم تغير الخريطة الجغرافية فحسب، بل أعادت رسم الخريطة المعرفية للأمن في بغداد. إن أهم الاستنتاجات هي أن استمرار الصراع في سوريا يعني استمرار إعادة إنتاج معاني التهديد في العراق، وأن أي حل أمني يجب أن يرافقه حل "سردي" يعيد تعريف العلاقة بين البلدين بما يتجاوز الطائفية والأيديولوجيا.

بالنسبة للآفاق المستقبلية، فإن السيناريو الأرجح هو استمرار حالة "الأمن الهش"، ما لم يتم بناء "مجتمع أمني إقليمي" يعيد إنتاج معنى الأمن كسلعة مشتركة وليس كلعبة محصلتها صفر. إن المستقبل يتطلب من العراق المبادرة إلى دبلوماسية ثقافية وفكرية لا تقل أهمية عن الدبلوماسية السياسية، تهدف إلى فصل السرديات الأمنية عن الصراعات الهوياتية. إن التوصية الجوهرية تكمن في ضرورة بناء "سردية أمن وطنية" جامعة، قادرة على امتصاص الصدمات المعنوية القادمة من الجوار، وتحويل الإدراك الأمني من خوف وجودي إلى إدارة مخاطر محسوبة. هذا يتطلب معالجة جذرية للمسوغات الداخلية التي كرست الانقسام، وإعادة النظر في الآليات السياسية والدستورية التي جعلت الهوية الطائفية هي الحكم النهائي للأمن، وذلك عبر مشروع وطني شامل يعيد بناء الثقة ويحول التنوع من نقطة ضعف إلى مصدر قوة.

أخيراً، إن بناء أمن قومي حقيقي يتطلب الاعتراف بأن الحدود الحقيقية هي تلك الموجودة في العقول قبل أن تكون على الأرض. إن مستقبل الأمن العراقي مرهون بقدرته على إعادة إنتاج معنى للسيادة يكون مستقلاً عن تقلبات الجوار، وقادراً على استيعاب التنوع الداخلي دون خوف من عدوى الخارج. إن الطريق إلى الاستقرار يمر عبر إعادة بناء الثقة ليس فقط في المؤسسات، بل في المعنى المشترك للعيش معاً في إقليم مضطرب، حيث يصبح الأمن جسراً للتعاون لا جداراً للعزلة .

مراجع الأطر النظرية للمقال

١- Wendt, Alexander. Social Theory of International Politics. Cambridge: Cambridge University Press, ١٩٩٩.

٢- Booth, Ken. "Security and Emancipation." Review of International Studies ١٧, no. ٤ (١٩٩١): ٣١٣-٣٢٦.

٣- Hinnebusch, Raymond. "The International Politics of the Middle East." Manchester University Press, ٢٠١٥.

www.alrafidaincenter.com
009647826222246
alrafidaincent

alrafidaincenter.com
alrafidaincent
ص . ب . 252

info@alrafidaincenter.com
مركز الرافدين للحوار RCD
العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان
العراق - بغداد - الجادريـة - قرب تقاطـع ساحة الحريـة